اللغة الفرنسية فى مصر

للأستاذ محمد محمود زيتون

اللغة الفرنسية — أو اللغة الأوربية الإضافية فى مصر هى العامل المساعد للاستعمار الإنجليزى فى الشرق ! فمنذ داعبت نابليون أحلام الامبراطورية الفرنسية ، شرع فى احتلال مصر وهى « تاج العلاء فى مفرق الشرق » كما يقول شاعر النيل

وتعاقدت إنجلترا وفرنسا سنة ١٨٩٠ ثم سنة ١٨٩٩ على اقتسام مناطق الاستعمار فيما بينهما بحيث تطلق إحداهما يد الأخرى فى الأمم المستضعفة تفعل بها ما تشاء ، فلما أعلنت إنجلترا الحماية على مصر سنة ١٩١٤ لم تشأ إلا أن تترك لفرنسا دوراً ثانويا فى مصر ، إذ جعلت لغتها إضافية إلى جانب الانجليزية العتيدة بينما خلا لفرنسا الجو فى سوريا ولبنان وتونس والجزائر ومراكش والمستعمرات الإفريقية

ومنذ يومئذ واللغة الفرنسية تؤدى دورها فى الحدود المرسومة، حتى تمكنت من جعل الزعماء أداة طيعة للاستعمار يستعينونه فى يسر ويجترونه فى غير عناء ، وما كان ذلك ليكون لو أن الزعامة قائمة على رصيد شعبى

ومن الأساليب الإنجليزية الفاجرة توزيع الاستعمار النفاق بين اللغتين الإنجليزية والفرنسية بغية الفتنة ، ورجاء تحويل الأنظار عن التراث العربى والمجد الإسلامى ، وكأنما كتب على المصريين أن يتعلموا هاتين اللغتين ولا مفر من ذلك ؛ كما لا مفر من القضاء والقدر

غير أن القومية المصرية كانت قد تبلورت تماما ؛ فلما اصطرعت مع الاستعمار الفرنسى صمدت له وردته فى قوة وإباء . وكان نابليون أول من فطن إلى هذه الحقيقة؛ إذ كتب فى تعليماته للقائد كليبر « إن من يكسب ثقة كبار المشايخ فى القاهرة يضمن ثقة الشعب المصرى » وكذلك بوسليج فى تقريره إلى الحكومة الفرنسية إذ يقول فيه « إن اختلاف العادات — وأهم منه اختلاف اللغة وخاصة اختلاف الدين — كل ذلك من العقبات التى لا يمكن تذليلها والتى تحول دون إيجاد صلات الود بيننا وبين المصريين .. »

فالدين واللغة والعادات فى مصر هى الأثافى الثلاث التى لم يستقر عليها قدر الاستعمار الفرنسى ، فانهار ولم يعد له قرار ، ولا سيما بعد إفلاس الحملة من كسب ثقة الشعب ممثلا فى « كبار المشايخ » وهم حماة الدين ، ودعاة اللغة ، ورعاة العادات ، وسدنة المقدرات القومية

وسجل التاريخ للشعب المصرى كفاحه ضد الاستعمار الإنجليزى فى المحافل الأوربية التى هزها الشاب المجاهد مصطفى كامل ، خطابة وكتابة ، فكان له « اللواء » الأعلى فى الدفاع عن القومية المصرية

أما « السعى بكافة الطرق السلمية المشروعة فى سبيل الاستقلال — كما أراد سعد زغلول — فإنه لم يدفع بالقضية إلى الأمام كما كان منتظرا بعد مصطفى كامل ، بل أصيبت بنكسة مزمنة باضت جراثيمها وأفرخت فى أدمغة أذهلها الفراغ الفكرى عن حدود (الوكالة) التى أجمعت عليها الأمة (الطيبة القلب) من أصحاب الجلاليب الزرقاء »

وفى سنة ١٩١٩ نهض زغلول فرفع مذكرة الوفد المصرى إلى المسيو فريسنييه رئيس مجلس الشيوخ الفرنسى يستصرخه فى

بشاهدارا بعد أن متعت نفسى بمشاهدة ضريح زوجها الرائع الذى قست عليه يد الإهمال ، وشوهت الكثير من محاسنه ، وسألت رائدنا عن ضريحها الذى توقعت أن يكون فى عظمة باقى آثار المغول . فأشار بيده إلى مكان قريب وقال إنه لا يستحق الزيارة لأنه من البساطة بحيث لا يلفت النظر أو يثير الاهتمام . وقد أوصت بأن يكتب على قبرها شعر بالفارسية من نظمها معناه :

لا يكون على قبرى مصابيح أو أزهار ، حتى لا تحرق الفراشات أجنحتها ، وحتى لا تأتى البلابل لتغنى على الأزهار

(الكلام بقية) محمد بهجت

التحرر من الحماية الإنجليزية وجاء فى هذه المذكرة المعروفة :

« .. هل مصلحة فرنسا العامة يمكن أن تلزم حكومة الجمهورية بأن تتخلى كلية عن شعب مدنيته الحديثة ظاهرا عليها الروح الفرنسية ، عن شعب تربيته ونظامه الإدارى والقضائى يحمل الطابع الفرنسى ، عن شعب تشغل الآداب الفرنسية عنده المحل الأول كما يظهر ذلك لكل من يلاحظ ذوق الخاصة ، ومن يطالع على الآداب الوطنية

مهما يكن من أمر تلك المصالح التى تدفع حكومة الجمهورية للتنازل عما لفرنسا من السيادة الأدبية فى مصر ، يستحيل معها — حتى ولو كان ذلك من مصلحة الدبلوماسية الفرنسية — أن تفكر فرنسا تعهداتها التى ارتبطت بها نحو الأمم الصغيرة .. »(١)

ماذا ؟ .. أهو دفاع عن استقلال أم اعتراف بانحلال ؟ .. وهل فى سبيل المجاملة العرجاء ، تزل قدم المحامى حتى يوقع موكله فى ورطة مزرية ، ؟ .. ومن أين لفرنسا هذه « السيادة الأدبية فى مصر » وذئابها الفاتكة قد بقيت منها فسادت إلى بلادها جائعة تتلوى ؟

وليس أمعن فى الانحلال من الشعور بصعوبة التخلص منه والندم على الاستعمار كلما تقاص ظله ، فليتأمل كل مواطن بصير هذا الخطاب الذى وجهه زغلول مصر إلى المسيو موريس لوغ مقرر اللجنة البرلمانية الفرنسية ، ومقرر المسألة المصرية لدى لجنة الصلح :

« .. إنه ليشق علينا أن نصدق أن الفرنسويين يقبلون عن طيبة خاطر أن ذلك الطابع المطبوعة به تربيتنا المدنية والعسكرية من قرن مضى تعفو آثاره عفاء تاما ، يشق علينا أن نصدق أنهم يقبلون أن القوانين الفرنسوية التى استمدت قوانيننا نصوصها منها ، وبانت متأصلة فى نفوس المصريين وعوائدهم حتى أصبحت اليوم جزءا من رأس مالنا الاجتماعى ، ولا يكون لها أثر فى الأساس الذى تستند عليه مدنيتنا العصرية — وأن اللغة الفرنسوية الجميلة المنتشرة فى مصر أكثر من أى بلد أجنبى آخر ، والتى بات لزوما فى طبقاتنا المستنيرة لزوم لغتنا الخاصة نستعملها فى معيشتنا العائلية اليومية بالسهولة التى نستعملها فى حياتنا الأدبية يكون مصيرها إلى الزوال ، وإن دور التعليم المتنوعة الأشكال والتى أنشأتها فرنسا فى مصر والتى استوجبت منها بسببها عظيم الجهد وجزيل الشكر توصد أبوابها ، وإن الإرساليات التى نبعث بها إلى فرنسا ليرشف أبناؤها من منابعها الفياضة ألبان المعارف والعلوم والفنون يتصرم حبلها

وصفوة القول أنه يعز علينا أن يرضى الفرنسويون بأن يوقف تيار النمو وهو بالغ منتهى سرعته فى الشركات الفرنسوية والبيوت التجارية والبنوك وغيرها بين ظهرانى أمة تحب فرنسا وتفضل كل ما هو فرنسى على جميع ما عداه

لا شك أن الشعب الفرنسى — وهو أشد الشعوب تمسكا بالكماليات وأحرصهم على صون مهمته التاريخية فى العالم — لا يمكن أن يغض الطرف بسهولة عن الامتيازات التى يضمنها له فى وادى النيل ماض مفعم بأحسن العلاقات ودا ، وأكثر المصالح انتشارا .. »(٢)

هذه هى الجناية على القومية المصرية باسم المطالبة برفع الحماية ، وإن المواطن اليقظان ليعجب كل العجب كيف أفلتت هذه الصفقة السياسية من الحراسة الشعبية ، وكيف جازت على المصريين حتى أسلمتهم « اليد الأمينة » إلى تجار الرقيق ، وسماسرة الاستعمار ، ولم يعد لهم من الحرية ما يمكنهم من نزع هذا النير الغليظ من أعناقهم الكليلة

وإن هذا الاستجداء هو الذى أطمع فرنسا فى استعمار مصر ثقافيا ، بعد أن عجزت عن احتلالها ، فلا أقل من أن نسير وفق الخطة الإنجليزية وهى استفراغ العقلية المصرية من مواهبها ومآثر تراثها ، فتوسلت إلى ذلك باللغة الفرنسية ، التى بلغ بها التواضع إلى أن قبلت السير فى الركاب الاستعمارى الأعزل ، وتظاهرت بالتساهل والتقرب إلى الناشئة فى الوقت الذى يشيع فيه الذعر والهلع من (البعبع) الأسامى ، وجعل

(١) محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى

(٢) مع الوفد المصرى : ١٩٧ — ١٩٨

للغة باريس ثلاثون درجة بحد أدنى قدره تسع درجات ، بينما جعل للغة التاميز خمسون بحد أدنى قدره عشرون

وبين يدى مجموعة وافية من امتحانات الثقافة العامة فى مدى عشر سنوات ، وإلى القارئ أسوق هذه الملاحظات عليها :

١ — خلو الامتحان فى بعض السنين خلوا تاما من دروس القواعد ، مما أدى إلى الاستهانة بها أثناء الدراسة باعتبار أن التلميذ — كما هو الواقع — لا يدرس إلا من أجل الامتحان فقط

٢ — تحول الامتحان من اختبار فى المعلومات إلى اختبار فى الأرقام ، فقد جاء فى أحد الامتحانات سؤال : ما ارتفاع برج إيفل ؟ ومعنى ذلك أنه يجب حفظ رقم ثم التعبير عنه كتابة فهو امتحان لامتحان

٣ — الإيحاء بالبلادة الذهنية : وذلك بابتداع (الأرتوجراف) وخصم درجة عن كل ثلاثة أخطاء ، فى حين يخصص للانشاء ١٥ درجة ، ويحرص التلميذ عادة على حفظ نموذج له فينجح من غير تعب

٤ — تجاهل حدود المنهج أحيانا ووضع أسئلة خارجة مقررة على السنوات الأعلى ، وعدم مراعاة ذلك عند التصحيح

٥ — عدم تنويع الأسئلة ، والاكتفاء بجزء من المقرر ، للخط فى اجتيازه دور كبير ، وكان الأولى أن يستوعب الامتحان معظم الدروس المعطاة

وبالجملة فإن طريقة الامتحانات فى اللغة الفرنسية على هذا الوجه تعمل على احتقار عقلية الناشئ ، وإهمال قواعد التربية ، وتحويل الامتحان إلى (ورقة يانصيب)

ودعائم التربية ثلاث : المعلم والمتعلم والعلم . أما المعلم فهو الوسيط بين طرفين ، وليس فى الإمكان إهمال مهمته أو التغاضى عن خطرها ، فلنتساءل : ما مؤهلات مدرسي هذه اللغة ؟

الواقع أن مدرس الفرنسية فى مصر لا يخلو أن يكون أحد ثلاثة : أجنبي — أو مصرى متخصص أو عجينة — أو غير متخصص أو غير مؤهل . وهذا الصنف الأخير هو الغالبية الساحقة ، فإن الأجانب والمصريين الفنيين قلة لا تكفى ، فاستعين بالجامعيين من دارسى الفلسفة غالبا ، والكثرة كلها ممن لا يحملون مؤهلات دراسية ، ولا سبق لهم التدريس ، مما اضطر وزارة المعارف — إزاء نقص عدد المدرسين وكثرة عدد الفصول — إلى تعيين كتبة فى المحاكم المختلطة ، وصيادلة ، وعمال شيكوريل وهانو وعمر أفندى ، وكثيرا ماحدث صدام بين طالب ومدرس لمجرد الشعور بالفارق فى الشخصية والطريقة

ولست أخشى هذه الخطورة على اللغة الفرنسية بقدر خشيتى على الكرامة الفكرية للتلميذ وهو وديعة لدى الدولة — فلماذا نفرض تدريس لغة ليس عندنا من يحسن أداءها ولا من يكفى لأدائها ؟ ولماذا تصر على تدريسها وزارة المعارف وفى مدارس الأقاليم فصل بخمسين اثنتين فلا نجد مدرسا فيحال تدريسهما على أحد مدرسى اللغة الإنجليزية بالدرسة أو يندب لها مدرس من أقصى المدينة ؟

وقامت الوزارة باستفتاء أولياء أمور التلاميذ فى اختيار الإنجليزية أو الفرنسية فى بدء الثالثة الابتدائية . ولكن الوزارة لم تستجب للرغبات . وتمخرت بين سياستين متضاربتين بين الإلغاء والإبقاء ، فألغيت اللغة الفرنسية من الأولى الثانوية ثم من الثانية ثم أعيدت ثم ألغيت ثم تقررت على الثانية الثانوية والزراعية وخصص لها حصتان بعد أربع ، وزيدت فى الثالثة إلى خمس ، وألغيت نهائيا بعد الثانية زراعة

وقد أبيح فى سنة ما دخول امتحان الدور الثانى ثم عدل عنه واعتبر الراسب فى الفرنسية ناجحا ، ولم يعمل بذلك فى الامتحانات الرسمية عند النزول بالمنهج إلى المستوى الأدنى ، فكانت الضحايا بالمئات حيث أعيدت الدراسة بسبب الرسوب فى الفرنسية فقط فاضطر الطالب إلى اجترار كل المواد التى نجح فيها وإذا بالمنهج الفرنسى الجديد كان قد نجح فيه منذ عامين

وأدهى من ذلك أن بعض الفصول بمدارس البنات تشتمل على فريقين فى دراسة اللغة الفرنسية : أحدهما يدرسها أساسيا

والآخر إضافيا . وقد يكون عدد طالبات الأساسية تلميذة واحدة تستنفد من وقت المدرسة سبع ساعات فى الأسبوع لها وحدها ، وقد نتعذب لهذه التلميذة معلمة فرنسية بماهية مضاعفة فى حين نشكو من قلة المدرسين والمدرسات للكثرة المتزايدة من التلاميذ والتلميذات

ونحن إذن نبنى البيت (بالباع والذراع) ، وندعى أن البيت قائم فى حين أن البناء الذى سيقيمه لم يوجد بعد ، ولم نحضر المواد اللازمة له يوم يوجد ، والسكان الذين سيشغلون البيت ، لم نرسم لهم خط المستقبل حتى نضمن رغبتهم فى سكنى البيت أو التحول إلى غيره

وليس يخفى على أحد هذا الفارق الشاسع بين الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية عند الشعور بالضعف الشديد فى اللغة الفرنسية وهى من ألزم ما يلزم الطالب فى الآداب والحقوق والتجارة مع الاستغناء عنها تماما فى العلوم والطب والزراعة

وللغة الفرنسية — حقا وصدقا — مكانتها الرفيعة فى الثقافة العامة ، دليل ذلك أثرها الواضح فى نفوس المثقفين ، ولكن هذا التشتت الذى نضحى الناشئ بسببه وهو حائر بين الإنجليزية والفرنسية أدى إلى نتيجة لازمة حاتمة وهى ضياع الوقت سدى فى دراستها معا ، وعدم جدوى هذه الدراسة عليه فى مستقبل ثقافته وتكوين شخصيته . وما ذلك إلا لأنه ليس للتعليم سياسة واضحة الأهداف ، مرسومة الوسائل ، مصطلح على وضعها ، وهذا ما سبق لنا القول فيه فى مقال « سياسة التعليم » (٣)

أما وقد مضينا بخطوات سريعة نحو الوعى القومى ، أرى الاقتصار على لغة أوروبية واحدة يترك حق اختيارها للمدرسة وولى أمر التلميذ ، وسيترتب على ذلك أولا إتقان هذه اللغة والاستزادة من آدابها وفنونها وعلومها فى أقرب وقت ممكن ، وان يجدى ذلك إلا إذا سرحت الوزارة هذا الجيش العرمرم من غير الفنيين ، وإلا إذا رجعت إلى أصول التربية فى التدريس والامتحانات ، وعندئذ فقط يكتمل شعور الواطن الناشئ بكرامته القومية والفكرية ، ويتحقق لديه أمل التزود من ثقافة الغرب . حتى إذا طلب المزيد ، فالوسائل الخاصة لاتعوزه ولا تعجزه

محمد محمود زيتون

(٣) الرسالة : ٢١ يونيو سنة ١٩٥٠

رفائيل

للأستاذ أحمد حسن الزيات بك

إحدى روائع القصص العالمى الواقعى

لشاعر فرنسا الخالد « لامرتين »

قص فيها بأسلوبه الشعرى تاريخ فترة من شبابه تدفق فيها حسه بالجمال وفاض بها شعوره بالحب . وهى كآلام « فرتر » فى دقة الترجمة وقوة الأسلوب طبعت أربع مرات وثمنها ٢٥ قرشا عدا أجرة البريد